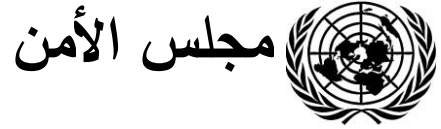


Distr.: General
10 March 2022
Arabic
Original: English



مذكرة من رئيسة مجلس الأمن

في الجلسة 7488، المعقودة في 20 تموز/يوليه 2015 في إطار النظر في البند المعنون "عدم الانتشار"، اتخذ مجلس الأمن القرار 2231 (2015).

وفي الفقرة 4 من ذلك القرار، طلب مجلس الأمن إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم إلى المجلس معلومات مستكملة بانتظام بشأن تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة، وأن يبلغ، في أي وقت، عن أي مسألة مثيرة للقلق تؤثر بشكل مباشر في تنفيذ تلك الالتزامات.

وبناء على ذلك، يعيّن الرئيس طيه تقرير المدير العام المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2021 (انظر المرفق).



المرفق

رسالة مؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من
المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يشرفني أن أرفق طيه وثيقة قُدمت إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية
(انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا إطلاع جميع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والوثيقة.

(توقيع) رفائيل ماريانو غروسي

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية]

التحقّق والرصد في جمهورية إيران الإسلامية على ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2231 (2015)*

تقرير من المدير العام

- 1 - يتناول هذا التقرير المقدّم من المدير العام إلى مجلس المحافظين وبموازاة ذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (مجلس الأمن)، تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية (إيران) لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة. وهو يقدّم معلوماتٍ محدّثة عن التطورات المتعلقة بمعدات الرصد والمراقبة التابعة للوكالة في إيران وعن قضايا الضمانات الأخرى منذ التقارير الفصلية السابقة للمدير العام⁽¹⁾.
- 2 - وكما هو متفق عليه في البيان المشترك المؤرخ 12 أيلول/سبتمبر 2021⁽²⁾، عقد المدير العام اجتماعات في طهران في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 مع نائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، معالي السيد محمد إسلامي، ومع وزير خارجية إيران، معالي السيد حسين أمير عبد اللهيان. وذكر المدير العام في بيانه أمام مجلس المحافظين في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 بأن تلك المحادثات لم تكن حاسمة⁽³⁾.
- 3 - وبعد مزيد من المشاورات البناءة بين المدير العام ونائب الرئيس الإيراني ورئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية في 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، اتفق على ما يلي:
 - ستواصل الوكالة وإيران العمل على قضايا الضمانات العالقة المتبقية بهدف تسويتها. ولتحقيق ذلك، ستجري إيران والوكالة سلسلة من عمليات تبادل المعلومات والتقييمات، بما في ذلك من خلال تنظيم اجتماعات الخبراء.
 - وستُتيح الوكالة لإيران عينة من كاميرا ومعلومات تقنية ذات صلة من أجل تحليلها من قبل مسؤوليها الأمنيين والقضائيين المعنيين، بحضور مفتشي الوكالة، في 19 كانون الثاني/ديسمبر 2021.
 - وستركّب الوكالة الكاميرات لاستبدال تلك التي أُزيلت من ورشة كارج وتتفّذ الأنشطة التقنية الأخرى ذات الصلة قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021 في تاريخ تتفق عليه الوكالة وإيران.
- 4 - وسيواصل المدير العام تقديم التقارير في هذا الشأن حسب الاقتضاء.

* غُمدت على مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت الرمز GOV/INF/2021/47.

(1) الوثيقتان GOV/2021/51 و GOV/2021/52.

(2) المرفق بالوثيقة GOV/INF/2021/42.

(3) الكلمة الاستهلاكية للمدير العام للوكالة أمام مجلس المحافظين.